

تاريخ الإرسال (2019-09-22)، تاريخ قبول النشر (2020-01-06)

أ. رامي سمير احمد الكلوب

اسم الباحث الأول:

قسم الجغرافيا- كلية الآداب- الجامعة
الاردنية- الاردن

¹ اسم الجامعة والبلد:

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address:

ralklob@yahoo.com

الخصائص الديموغرافية والمكانية لمرتكبي الجرائم دراسة ميدانية مسحية على مرتكبي الجرائم في محافظة اربد-الأردن

<https://doi.org/10.33976/IUGJHR.29.1/2021/11>

المخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الخصائص الديموغرافية والمكانية لمرتكبي الجرائم وأسبابها. كما وهدفت الدراسة إلى التعرف على الاختلاف في حجم الجريمة ونوعها باختلاف الخصائص الديموغرافية والمكانية لمرتكبي الجرائم في محافظة اربد. ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي من خلال استخدام استبانة تم تطبيقها بشكل عشوائي على عينة بلغت (268) نزلياً من نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل ممن ارتكبوا جرائمهم في محافظة اربد. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن الجريمة تتركز في المناطق الأكثر كثافة سكانية، كما وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط بين الحالة السيكولوجية الناجمة عن ظروف محددة وارتكاب الجريمة، كما أشارت النتائج إلى أن الفقر لا يعد من العوامل الرئيسية لارتكاب الجرائم، إنما هي تنبع عن عوامل أخرى، وعلى ضوء النتائج أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها اهتمام الأمن بمناطق الكثافة السكانية لتحديد الأماكن الواجب مراقبة الجريمة فيها والاحتياط لها، وإقرار تعليمات أمنية تقضي بتقديم كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بمسأجري الوحدات السكنية وتقديمها للمراكز الأمنية عند تأجير تلك الوحدات.

كلمات مفتاحية: الخصائص الديموغرافية، الخصائص المكانية، الجريمة، مرتكبي الجرائم.

Demographic and spatial characteristics of crime perpetrators a field Study on the perpetrators in Irbid Governorate- Jordan

Abstract:

The study aims to identify the demographic and spatial characteristics of the perpetrators and its causes. Moreover, to identify the difference in the size and type of crime with different demographic and spatial characteristics of the perpetrators in Irbid Governorate. The study followed the descriptive method using a questionnaire that was randomly applied to a sample of (268) inmate from reform and rehabilitation centers who committed their crimes in Irbid Governorate.

The study reached the most important results that Crime is concentrated in the most densely populated areas. The existence of the psychological state correlation caused by specific circumstances on the commission of the crime. The results also pointed out that poverty is not a major factor in the commission of crimes, but stems from other factors. In light of the results, the study recommended a number of recommendations; the most important are Security attention to the density of the population to determine the places to be monitored crime and reserve. Approving security instructions to provide all data and information pertaining to tenants of residential units and to provide them to security centers when renting those units.

Keywords: Demographic characteristics, Spatial characteristics, Crime, Perpetrators.

1. المقدمة:

لا يخلو أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية من الجريمة التي تُعتبر إحدى أخطر الظواهر الاجتماعية التي تهدد تماسك المجتمع وتحد من قدراته وتقف عائقاً في طريق تقدمه ونمائه، وهي لا تعدو من أن تكون ردة فعل لعدة عوامل اجتماعية ونفسية وبيئية وتربوية واقتصادية وثقافية وغيرها، فالجريمة ظاهرة متأصلة منذ القدم وهي موجودة منذ بدء التاريخ المكتوب للإنسان، الذي لم يترك مشكلة الجريمة دون البحث عن حلها، فقد بدأت محاولاته مع الفلاسفة القدماء، فالجريمة هي عمل ضار بحياة المجتمع لأنها تهدف إلى النيل من حياة الإنسان أو المساس بجسمه أو بشرفه⁽¹⁾.

وقد تم تعريف الجريمة على أنها فعل أو أي حدث يرتكبه الفرد ويتعارض مع ما يسود المجتمع من قوانين وأعراف وقيم وهي ظاهرة اجتماعية غير مشروعة ناتجة عن إرادة وفعل جنائي، يمثل انتهاكاً ل قواعد السلوك الاجتماعي والتي شرع القانون عقاباً على مرتكبها بما يتناسب مع خطورتها⁽²⁾، فالجريمة هي الخروج على قواعد النظام الاجتماعي والخُلقي التي تعارف عليها المجتمع بحيث يكون في هذا الخروج إيذاء شديد للشعور الجماعي بدرجة تؤدي إلى سخط المجتمع وغضبه⁽³⁾.

ويرى الباحث أن الجريمة هي فعل يمثل أذى بفرد أو جماعة تتفاوت خطورته ويعاقب مرتكبه ضمن مواد قانون الجنايات. إن المعرفة العلمية للجوانب المكانية للجريمة، والخصائص الديموغرافية للسكان وخاصة في المدن الكبرى، أمر حاسم لاحتواء الجريمة وتحسين الأمن العام⁽⁴⁾، وقد اهتم علم الجغرافية بالجريمة وعمل على دراستها بمعطيات وأنماط مختلفة شملت التوزيع المكاني وكثافة السكان والمباني والأقاليم والمدن، ومع تطور علم الجغرافية توجه الى دراسة الصفات والمميزات لصفات وعناصر محددة من التركيبة الحضرية لجغرافية الجريمة ومدى توافر فرصها حيث ميز علم الجغرافية بين موقع الجريمة وموضوعها، حيث تزيد نسبة الأحداث الجنائية في مناطق وتقل في مناطق أخرى⁽⁵⁾. كما بحث علم الجغرافية في خصائص الجناة وفي معرفة الأسباب الكامنة في سلوكهم الإجرامي⁽⁶⁾.

أما فيما يتعلق بالجريمة في الأردن فقد أشار التقرير الإحصائي الجنائي الصادر عن إدارة المعلومات الجنائية، في مديرية الأمن العام، إلى ارتفاع الجرائم في المملكة الأردنية الهاشمية للعامين (2014-2015)⁽⁷⁾ وقد انخفضت معدلات الجرائم في العام 2016⁽⁸⁾، ويوضح الجدول رقم (1) عدد ونسب الجرائم التي شهدتها المملكة خلال العام 2016:

الجدول رقم (1) عدد ونسب الجرائم التي شهدتها المملكة خلال العام 2016

النسبة %	عدد الجرائم	نوع الجرائم
64.3	14531	الجرائم التي تقع على الأموال

(1) المشهداني، محمد (2002). أصول علمي الإجرام والعقاب في الفقهين الوضعي والإسلامي، (ص9-10).

(2) كليوي، لطيف ، والبركي، حمد.(2016)، التحليل المكاني لجرائم الأحداث في محافظة المثنى. (ص571).

(3) Mulok, D., Kogid, M., Lily, J., & Asid, R. (2016). The Relationship between Crime and Economic Growth in Malaysia: ReExamine Using Bound Test Approach. (P 15-26).

(4) Dutkowska, Natalia, Leitner, Michael (2017), Land Use Influencing the Spatial Distribution of Urban Crime. (P2).

(5) الدويكات، قاسم، فيصل، خالد. (2010). تحليل نمط توزيع جرائم السرقة في مدينة حائل السعودية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (ص592).

(6) مرجع سابق، كليوي، لطيف، والبركي، حمد . (2016)، التحليل المكاني لجرائم الأحداث في محافظة المثنى (ص571).

(7) الدراوشة، عبد الله ، والمواجدة، مراد. (2017). أثر المتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني، (ص 123).

(8) الحرة الإعلامية. (2017). استرجع الرابط من: <https://alhurraneews.jo/?p=55320>.

12.4	2807	الجرائم التي تقع على الإدارة العامة
7.7	1755	الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة
6.8	1536	الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة
6.4	1458	الجنايات والجرح التي تقع على الإنسان
1.3	309	جرائم أخرى
0.8	199	الجرائم المخلة بالثقة العامة
22595 جريمة		العدد الكلي للجرائم في المملكة عام 2016

المصدر: الحرة الإعلامية: 22 أغسطس 2017

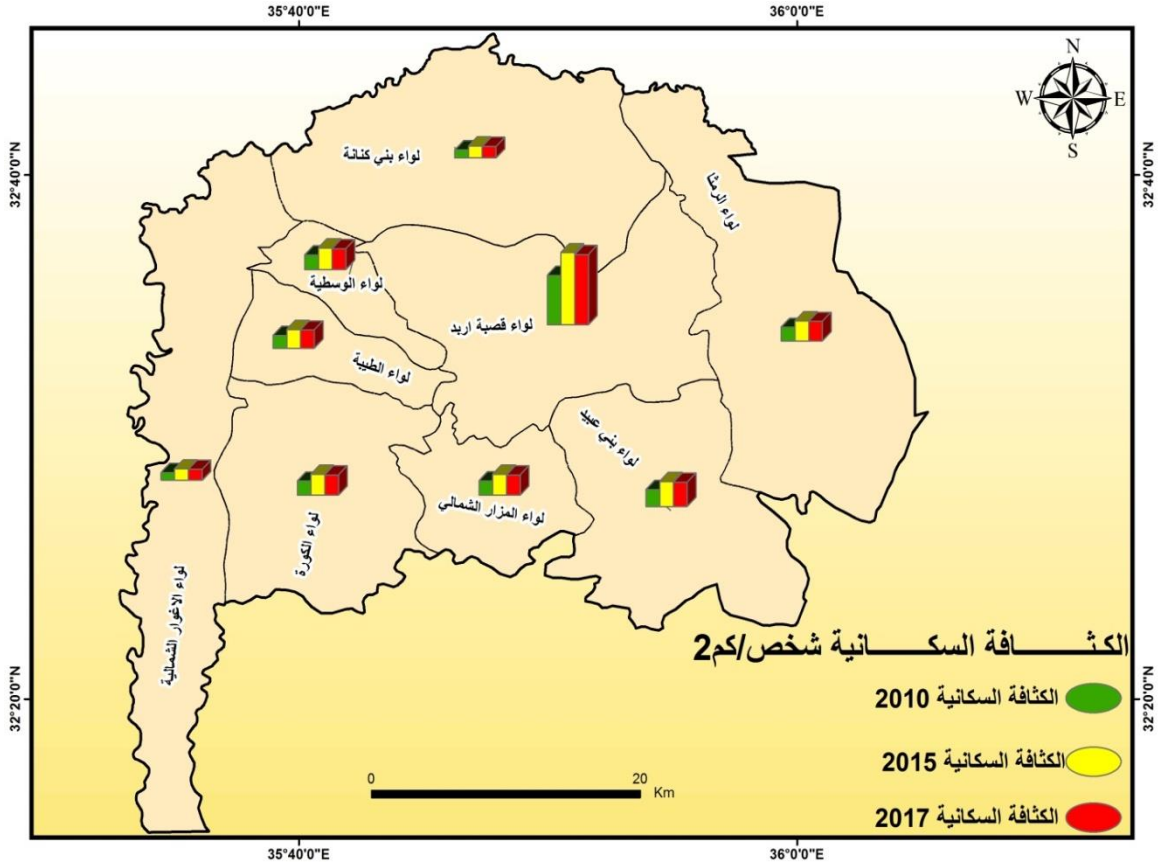
ومن الجدير بالذكر أن الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة شهدت إرتفاعاً عام 2016 بنسبة 22.4% مقارنة مع عام 2015، كما شهدت الجرائم التي تقع على الإدارة العامة إرتفاعاً بنسبة 16.1%، ويتوزع الجرائم المرتكبة عام 2016 حسب الأقاليم، فإن 44.7% منها أرتكبت في إقليم العاصمة (10100 جريمة)، و 23.2% أرتكبت في إقليم الشمال (5263 جريمة)، و 21.5% أرتكبت في إقليم الوسط (4866 جريمة)، و 4.3% أرتكبت في إقليم الجنوب (975 جريمة)، و 3.3% أرتكبت في منطقة قيادة قوات البادية الملكية (746 جريمة)، وأخيراً 2.8% أرتكبت في إقليم العقبة (645 جريمة).

2. مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تعد الجريمة من أخطر الظواهر التي تشهدها المجتمعات وتهدد تماسكها بالإضافة إلى أنها تعتبر عقبة أمام التنمية والتطور، وتتمثل الجريمة في كونها رد فعل ناتج عن خلل وارتباك في السلوك والعلاقات الاجتماعية والتناقضات في حياة الانسان⁽¹⁾، بالتالي ترتبط الجريمة بمتغيرات متعددة منها البيئة والتنشئة والمجتمع وغيرها، وتشير الخريطة التالية توزيع الكثافة السكانية لعام 2010 و2015 و2017:

(1) أبو سليمان، معتز. (2014). المسؤولية الجزائية عن الجرائم المحتملة. (ص43).

شكل رقم (1): توزيع الكثافة السكانية لعام 2010 و 2015 و 2017

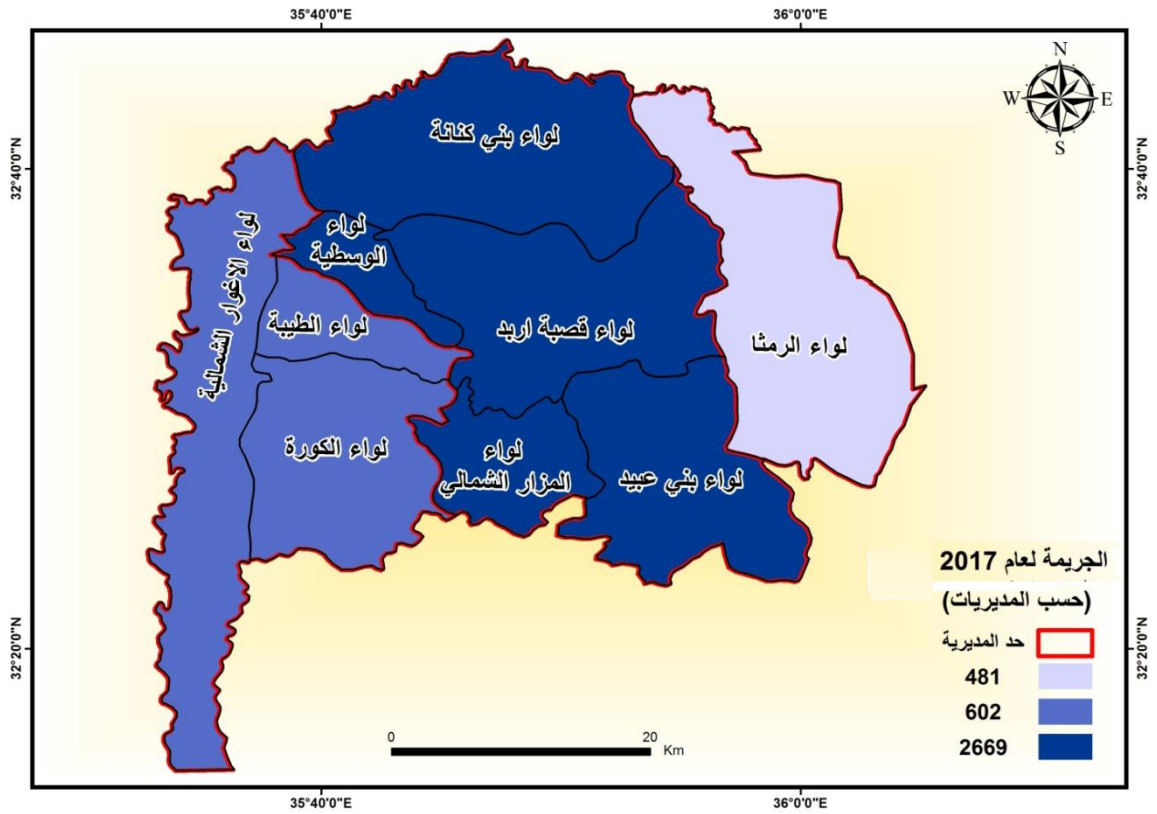


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

تشير الخريطة الموضحة في الشكل رقم (1) إلى توزيع الكثافة السكانية لعام 2010 و 2015 و 2017 كما نلاحظ تركز الكثافة السكانية في لواء قصبه اربد خلافا عن الألوية الأخرى.

كما وتُشير الخريطة السابقة إلى أنّ الكثافة السكانية كانت الأعلى في لواء قصبه اربد، تلاها لواء الوسطية ولواء بني عبيد أما اقل كثافة سكانية فكانت في منطقة لواء الأغوار الشمالية، ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى أنّ لواء قصبه اربد هو مركز المدينة ويتمتع بخدمات وبنى تحتية أكثر.

شكل رقم (2): أعداد الجريمة المرتكبة في محافظة اربد لعام 2017



المصدر: بيانات الأمن العام الأردني.

تُشير الخريطة أعلاه إلى عدد الجرائم المرتكبة حسب مديريات الشرطة العاملة في محافظة اربد (مديرية شرطة الرمثا، مديرية شرطة اربد، ومديرية شرطة غرب اربد) لعام 2017 ونلاحظ تركزها في لواء بني كنانة و لواء الوسطية و لواء قصبة اربد و لواء المزار الشمالي و لواء بني حبيد وبلغ عددها (2669)، خلافاً عن غيرها من الألوية، حيث بلغت في الوية الطيبة، والأغوار الشمالية ولواء الكورة (602) جريمة بينما بلغ أقل عدد من الجرائم في لواء الرمثا وبلغ (481) جريمة. وعليه ونظراً لأهمية الخصائص الديموغرافية والمكانية للجريمة، ونظراً للتوجه الأمني للحد من الجرائم فإن مشكلة الدراسة الحالية تتمحور في التعرف على الخصائص الديموغرافية والمكانية للجريمة في محافظة اربد. ومن هذا المنطلق تتحدد تساؤلات الدراسة بما يلي:

1. ماهي الخصائص الديموغرافية لدى مرتكبي الجرائم في محافظة اربد؟
2. ما هي أنواع الجريمة المرتكبة لدى مرتكبي الجرائم في محافظة اربد؟
3. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في حجم الجريمة تعزى للخصائص الديموغرافية والمكانية لمرتكبي الجرائم في محافظة اربد؟
4. ما هي أكثر الأسباب المؤدية الى ارتكاب الجريمة من وجهة نظر مرتكبي الجرائم في محافظة اربد؟

3. أهمية الدراسة:

نظراً لأن حجم الجريمة يرتبط بحجم المجتمع في المنطقة القضائية⁽¹⁾، إلا أن العلاقة بين الخصائص الديموغرافية والمكانية للجريمة ليست واضحة تماماً، وعلى ضوء ذلك تتمحور أهمية الدراسة في بيان تلك العلاقة التي تربط الجريمة بالخصائص الديموغرافية والمكانية مما يشكل أهمية كبيرة للمجتمع ورجال الأمن في تحديد المواقع الأكثر قابلية لحدوث الجرائم فيها، وللدراسة الحالية أهمية عملية وأهمية أكاديمية على النحو التالي:

1. الأهمية العملية: تنبع أهمية الدراسة من الاهتمام الحكومي والخاص بالجريمة ومحاربتها، بالإضافة إلى اهتمام الأفراد بمستوى الأمن والأمان في الأردن، فمن شأن الدراسة الحالية أن تفيد القائمين على تخطيط المدن والأمن في تحديد الظروف والبيئات التي ترتفع فيها الجريمة وأسبابها.

2 الأهمية الأكاديمية: تكمن الأهمية الأكاديمية للدراسة في كونها واحدة من الدراسات النادرة التي تناولت موضوع الخصائص الديموغرافية والمكانية لمرتكبي الجرائم في محافظة اربد ومدى ارتباطها بنسبة الجريمة باستخدام المسح الميداني، فمن شأن الدراسة الحالية إثراء المكتبة بمادة هامة في الجغرافية، والمعايير المكانية والسكانية التي توفر بيئة خصبة للجريمة بمختلف أنواعها.

4. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على الخصائص الديموغرافية لدى مرتكبي الجرائم في محافظة اربد.
2. الكشف عن أنواع الجريمة المرتكبة لدى مرتكبي الجرائم في محافظة اربد.
3. التعرف على الاختلاف في حجم الجريمة ونوعها باختلاف الخصائص الديموغرافية والمكانية لمرتكبي الجرائم في محافظة اربد.
4. التعرف على أسباب الجريمة من وجهة نظر مرتكبي الجرائم في محافظة اربد.

5. الإطار المعرفي للبحث:

يركز المنهج الحديث في الجغرافية على دراسة وبحث مختلف الظواهر الطبيعية والبشرية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسلوكية دون الخروج من المحتوى الجغرافي، الذي يركز على بديهيات جغرافية مهمة كالتباين والتوزيع والعلاقات المكانية، وعليه فقد أصبح المكان الذي يعيش فيه الأفراد مسرحاً مهماً لعلم الجغرافية، "فالشخصية الجغرافية، تتبع من دراستها لعدد كبير من الملامح والعلاقات المتفرقة للمكان". كما وأن دراسة الجريمة وأسبابها وتحليل العوامل التي تُساعد على الجريمة يُعد إحدى المواضيع التي تناولها علم الجغرافية بحثاً وتحليلاً وتوزيعاً. إذ إن الجريمة تشكل للجغرافي حقولاً دراسية موضوعية جديرة بالبحث والاهتمام، ولا سيما ما يتعلق بخصائص المجرمين والضحايا وتركيباتهم العمرية وكفاءة الخدمات الأمنية وغير ذلك⁽²⁾.

أهتم العديد من العلماء والباحثين بدراسة العوامل المؤدية للجريمة، بحيث ركز البعض منهم على النواحي البيولوجية، وركز البعض الآخر على الظروف الاجتماعية، والعوامل البيئية، والاقتصادية، وذلك نظراً لأن الجريمة تشير إلى الفعل الذي يقوم به الفرد داخل الجماعة وتضر بمصلحة المجتمع ويعاقب عليه بعقوبة أشد قسوة من مجرد رفضها للقانون بمعنى آخر فإن الجريمة هي كل سلوك جرمي يخالف ما ترتضيه الجماعة من قيم وأعراف⁽³⁾.

(1) James J Nolan 111, Establishing the statistical relationship between pop size and UCR crime. (p 549).

(2) الزيايدي، حسين عليوي ناصر. (2015). التباين المكاني للجريمة في مدينة الناصرية لعام 2011 (ص 100).

(3) الدراوشة، عبد الله، المواجدة، مراد. (2017). مرجع سابق، (ص 120).

كما وأن علم الجريمة يُعتبر إحدى أهم العلوم التي تسعى جاهدة إلى تفسير السلوك الإجرامي ومكافحته والتقليل منه، لاسيما أن علماء الإجرام لم يعودوا يبحثون عن السببية، بل أصبحوا يسعون إلى البحث عن العوامل التي تسهم في زيادة الظاهرة الإجرامية والتي تتصف بالتعقيد في طبيعتها. فما الجريمة إلا محصلة لتضافر العديد من الظروف الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والحضارية، والمكانية⁽¹⁾.

لقد اختلف علماء النفس وعلماء الاجتماع في تفسير أسباب الجريمة؛ إذ يرى البعض منهم أنها تقوم على أساس بيولوجي، وإلى ذلك ذهب (شيزار لومبروزو) رائد هذا الاتجاه الذي افترض أن المجرم يتميز بتركيب جسدي يؤدي إلى تكوين شخصية إجرامية فطرية، بمعنى آخر فإن صاحب هذه الشخصية يكون مجرماً بالولادة، وهو بهذا يشكل مرحلة وسيطة بين الإنسان والحيوان، وإن الجريمة لديه عبارة عن استعداد لا إنساني موروث، وتحاول البيئة الجيدة والعوامل الاجتماعية أن تحد من التأثيرات الوراثية للمجرم، إلا أن علماء الاجتماع التفاعليون اختلفوا مع هذه النظرية في تفسير السلوك الإجرامي، فظهرت النظريات التفاعلية التي تشير إلى أن الجريمة تنتج عن تأثير المجتمع الذي يلحق وصمة بأنماط السلوك التي تقوم بها جماعات محددة، ويرى (ميرتون) رائد هذا الاتجاه أن الجريمة هي عبارة عن استجابة طبيعية من جانب الأفراد للأوضاع التي يعيشونها داخل المجتمع، أي أن أصحاب هذا الرأي يؤكدون على أهمية البيئة والظروف الاجتماعية والمادية في إيجاد السلوك المنحرف وتطوره، وبذلك فإنها تنقل مجال الاهتمام من الفاعل (المجرم) إلى مصدر الفعل الإجرامي وهو المجتمع، والرأي الحديث في مجال تفسير السلوك الإجرامي يؤكد أن السلوكيات الإجرامية ليست وليدة الصفات الوراثية، كما أكد أصحاب المدرسة البيولوجية بل هي حدث معقد متعدد الأبعاد، وليد تفاعل جميع المستويات بشكل تكاملي بمعنى آخر إن الجريمة عبارة عن ظاهرة مرتبطة بجذور متشابكة ضمن بيئة وظروف مجتمعية معينة و بالتالي هي محصلة لمجموعة من الأسباب ينجم عنها سلوك إجرامي يرفضه المجتمع ويعاقب عليه⁽²⁾.

ومما يجدر الإشارة إليه أن مكافحة السلوك الإجرامي عادةً ما يتطلب المعرفة التامة بحجم واتجاهات الجريمة، وهذا بدوره يعتمد على مدى ما توفره الإحصاءات الرسمية لواقع الجريمة، وهذه الإحصاءات الرسمية لا تغطي واقع الجريمة، وعليه فإن دراسة مرتكبي الجرائم هو الحل الأمثل لذلك. حيث أن ارتكاب الجريمة عادةً ما يكون مرهون بمدى الحماية التي يقدمها المجتمع للأفراد. كما أن للجوانب المكانية لمرتكب الجريمة أهمية كبيرة في الجريمة. فعوامل البيئة الاجتماعية والسمات النفسية للجاني تلعب دوراً مهماً في زيادة أو الحد من الجريمة. فموقع السكن السيئ الذي تنعدم فيه وسائل العيش الكريم هو مكان مناسب لتجمع المجرمين وممارستهم لسلوكياتهم الإجرامية وهذا الأمر يضع أفراد هذا الحي في مرمى المعتدين. بل أن كثير من الضحايا في هذه الأحياء يتحولون إلى مجرمين حقيقيين بعد أن كانوا في عداد الضحايا لعدم قدرتهم على مقاومة الضغوط الواقعة عليهم⁽³⁾.

كما أن للصفات الديموغرافية وأسلوب التنشئة الاجتماعية التي يعيش بها الجاني دور في وقوع الاعتداء على الأفراد، فعندما يكون لدى الفرد ضعفاً في الشخصية فإنه يسهل التغير به. كما أن طبيعة البيئة الاجتماعية التقليدية التي لا تعفو وتصفح عن المخالفين و من ارتكب جرائم بسيطة وتصفهم بالإجرام ويتحول هؤلاء المبتدئين إلى مجرمين حقيقيين، مثل المرأة التي تقع في المعاكسات أو الاختلاء المحرم فعند شيوع أمرها بين أفراد المجتمع التقليدي تكون هدفاً للمعرضين وتتلقى الاعتداءات من قبل الآخرين دون أن تجد الحماية من أفراد المجتمع على اعتبار أنها تمتن هذا السلوك⁽⁴⁾.

(1) الحارثي، وفاء. (2010). مرجع سابق، (ص30).

(2) الزبيدي، حسين عليوي ناصر. (2015). مرجع سابق، (ص120).

(3) Umar, M. M. (2014). The Spatial and Social Characteristics of Women Thieves in Khartoum Urban Area. (P 20).

(4) كليوي، لطيف، والبركي، حمد. (2016)، مرجع سابق (ص577).

ومما يجدر الإشارة إليه ان المعرفة العلمية للجوانب المكانية للجريمة، والخصائص الديموغرافية للسكان يعتبر من أهم الأمور التي يتوجب معرفتها من أجل الحد من الجريمة⁽¹⁾، ومن هذا المنطلق فقد اهتم علم الجغرافية بالجريمة وعمل على دراستها من حيث التوزيع المكاني وكثافة السكان والمباني والأقاليم والمدن، ومع التطور الحاصل حالياً في علم الجغرافية فأن هناك العديد من العلماء يسعون إلى دراسة الصفات والمميزات لعناصر محددة من التركيبة الحضرية لجغرافية الجريمة ومدى توافر فرصها حيث ميز علم الجغرافية بين موقع الجريمة وموضوعها، حيث تزيد نسبة الأحداث الجنائية في مناطق وتقل في مناطق أخرى⁽²⁾.

6. الدراسات السابقة:

تم في هذا الجزء إلقاء الضوء على الدراسات السابقة التي تتعلق بمتغيرات الدراسة.

أولاً: الدراسات العربية:

- هدفت دراسة طوقان (2012)⁽³⁾ إلى تحديد مناطق انتشار الجريمة في أحياء مدينة نابلس ومخيماتها، ودراسة الجريمة فيها من حيث: الأسباب، والأدوات، وفصل حدوثها، وخصائص المشتكي والمشتكى عليه في الجرائم التي وقعت في مدينة نابلس ومخيماتها. واعتمدت الدراسة على تحديد أماكن انتشار الجريمة في مدينة نابلس وذلك باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS، بالإضافة إلى تغريغ المعلومات التي تم الحصول عليها من مقر شرطة نابلس ومعالجتها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS. كما واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال مراجعة الدراسات السابقة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها حدوث 29.6% من الجرائم المبلغ عنها عام 2009م في مدينة نابلس ومخيماتها بفصل الصيف، وحدث 9% من الجرائم المبلغ عنها عام 2009م في مدينة نابلس ومخيماتها بمخيم بلاطة. ولخصت الدراسة عدة توصيات أهمها، أهمية التوجيه والإرشاد لسلوكيات المراهقين من قبل الأسرة والمدرسة والمجتمع، وتوجيه الباحثين لعمل أبحاث ودراسات عن هذا الموضوع.
- هدفت دراسة الحارثي (2010)⁽⁴⁾ إلى دراسة الخصائص المكانية لمواقع الجرائم الإرهابية في المملكة العربية السعودية تطبيقاً على مدينة الرياض باستخدام نظم المعلومات الجغرافية لمعرفة توزيعها على مناطق المملكة الإدارية والمناطق التي تتكرر فيها، وسبب تركزها. واستخدمت الدراسة أساليب التحليل المكاني التي تساعد على معرفة تركيز واتجاه الجريمة داخل المدينة. واعتمدت هذه الدراسة على العديد من التقارير والإحصاءات الحكومية التي تخدم أهداف الدراسة، وهي في مجملها إحصاءات رسمية عن الجرائم الإرهابية الصادرة من وزارة الداخلية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، بناء قاعدة بيانات جغرافية للجرائم الإرهابية في المملكة العربية السعودية، بالاعتماد على بيانات صادرة من وزارة الداخلية للفترة من عام 1423-1428هـ، إضافةً إلى بيانات الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض. إنشاء خريطة أمنية دقيقة ومعتمدة، يمكن تحديثها سنوياً بانتظام.
- أما دراسة الدويكات وفيصل (2010)⁽⁵⁾ فقد هدفت إلى تحليل نمط توزيع جرائم السرقة في مدينة حائل السعودية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS. وافترضت الدراسة وجود أنماط مكانية محددة لانتشار حالات الجريمة التي تتأثر بصفات الموضع والموقع الذي يعيش فيه الإنسان. ويعد المنهج الكارتوغرافي أحد أقدم مناهج دراسة الجريمة. كما أن نظم

(1) الدويكات، قاسم، فيصل، خالد. (2010). تحليل نمط توزيع جرائم السرقة في مدينة حائل السعودية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية. (ص 592).

(2) الدويكات، قاسم، فيصل، خالد. (2010). تحليل نمط توزيع جرائم السرقة في مدينة حائل السعودية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية. (ص 592).

(3) طوقان، أرب. (2012). التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها: دراسة في الجغرافيا الاجتماعية.

(4) الحارثي، وفاء. (2010). الخصائص المكانية لمواقع الجرائم الإرهابية في المملكة العربية السعودية.

(5) مرجع سابق، الدويكات، قاسم، فيصل، خالد. (2010). تحليل نمط توزيع جرائم السرقة في مدينة حائل السعودية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.

المعلومات الجغرافية GIS التي استخدمتها هذه الدراسة، هي أحدث التقنيات الكارتوغرافية لتمثيل وتحليل نمط انتشار حالات الجريمة. فقد تم توقع حالات السرقة في مدينة حائل بالمملكة العربية السعودية على الخريطة الرقمية للمدينة باستخدام نظام التوقيع العالمي GPS ، وتحليل نمط انتشارها واتجاهاتها، ومدى ارتباطها بالكثافات السكانية، والامتداد العمراني، ومكان سكن الجناة، وصفات الأماكن الطبيعية واستخداماتها. وتوصلت الدراسة الى أن نمط توزيع جرائم السرقة في حائل كان متجمعا بالنسبة لمواقع حدوث جرائم السرقة عامي 1997م و2007م وأماكن سكن الجناة. كما أظهر التحليل الكارتوغرافي والإحصائي وجود ارتباط قوي بين مواقع السرقة ومواقع سكن الجناة. ولخصت الدراسة عدة توصيات أهمها ضرورة اتباع استراتيجيات حماية مكثفة في المناطق الأقرب للقلب الحيوي للمدينة.

- بينما هدفت دراسة شوية (2007)⁽¹⁾ إلى البحث في المقاربة السوسيو جغرافية لظاهرة الجريمة، وقد بينت أن دراسة ظاهرة الجريمة قائمة على أن المشكلات الاجتماعية لها روابط تربطها بمختلف جوانب الحياة من النواحي العضوية والنفسية والاجتماعية. ويعود غياب الدراسات السوسيو جغرافية لظاهرة الجريمة إلى جملة من الصعوبات المنهجية والحساسيات التي تفرضها ظاهرة الجريمة. إزاء هذا لا يمكن التمسك لأهمية الدراسات السيكولوجية أو علم الإجرام التي أجريت في هذا المجال والتي تختلف من حيث المنهج والغاية إلى حد كبير عن الدراسات السوسيو جغرافية التي تقتضي مواجهة الواقع الاجتماعي والحفر في تضاريسه بجرأة أكبر لاستخلاص صورة واضحة لا لبس فيها أو غموض.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

- هدفت دراسة (2) (Brown & Brown, 2004) إلى معرفة العلاقة بين مكان الجريمة والظروف المؤدية لها وأهمها العنف. وتمت دراسة السيكولوجية البيئية للمكان الذي يحدث فيه العنف ثم الجريمة، كما تم دراسة الظروف النفسية والاجتماعية للسكان وشخصياتهم. واستخدمت الدراسة الإستبانة كأداة لها للحصول على المعلومات حيث تكونت عينة الدراسة من 480 شخص من سكان 58 عمارة في مدينة سالت لاك سيتي Salt Lake City في الولايات المتحدة. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أن هناك علاقة قوية بين المكان وأعمال العنف . كما أن ملكية المسكن وطول فترة الإقامة فيه تقلل من أعمال العنف، بينما تتزايد أعمال العنف بين الأشخاص القاطنين في الوحدات السكنية المؤجرة.

- كما وهدفت دراسة (3) (Rosenbaum & Lavrakas, 1996) إلى دراسة أثر تغيير مكان السكن على معدلات الجريمة. اعتمدت الدراسة على منهج الوصفي إضافة الى المرجعيات الأدبية والدراسات السابقة. واستخدمت الدراسة تقنية كارتوغرافية لتمثيل حياة الجاني بالاعتماد على مصادر مختلفة. وتوصلت الدراسة الى وضع البيانات في رسومات وخرائط تمكّن المطلع عليها من استخلاص نتائج عن أسباب الجريمة بصورة أفضل من استخدام الإحصاء والطريقة الكمية.

ثالثاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

أما ما يميز البحث الحالي عن الدراسات والأبحاث السابقة فقد تناولت الدراسات السابقة موضوعات الجريمة والخصائص الديموغرافية والمكانية في مناطق مختلفة ومن نواحي متعددة، أما البحث الحالي سيركز بشكل أساسي على الخصائص الديموغرافية والمكانية للجريمة دراسة ميدانية مسحية على مرتكبي الجرائم في محافظة اربد والتي لم يتم تناولها سابقاً بموضوعية وتركيز .

(1) شوية، سيف الإسلام (2007). المقاربة السوسيو جغرافية لظاهرة الجريمة.

(2) Brown, B., Brown, D. (2004). Incivilities, place attachment and crime: Block and individual effects.

(3) Rosenbaum, D., Lavrakas, P. (1996). Self-Reports About Place: The application of Survey and Interview Methods to the Study of Small Areas.

7. منهجية الدراسة وإجراءاتها:

تقتضي طبيعة هذه الدراسة اللجوء إلى استخدام المنهج الوصفي والذي يعتبر من أهم مناهج البحث العلمي والذي تم اللجوء إليه نظراً لتوفر المعرفة حول موضوع الدراسة وأبعادها وجوانب الظاهرة المراد دراستها، حيث تم الاستعانة بالمنهج الوصفي من خلال مرحلتين:

(1) مرحلة الاستكشاف والصيغة وتم فيها تحديد مجال الدراسة وتحديد المفاهيم والأولويات وتجميع المعلومات والبيانات الخاصة بها.

(2) مرحلة التشخيص والوصف المتعمق ويتم تحديد الخصائص المختلفة من خلالها وتجمع المعلومات بوصف دقيق لجميع جوانب الموضوع المبحوث، وبما يسمح من تحقيق أهداف الدراسة.

8. مجتمع وعينة الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة مرتكبي الجرائم في محافظة اربد وشملت الدراسة ثلاث مراكز من مراكز الإصلاح والتأهيل (مركز إصلاح اربد، مركز إصلاح أم اللولو، مركز إصلاح النساء)، وتم اختيار عينة عشوائية قصدية تشمل مرتكبي الجرائم في محافظة اربد دون غيرها من المحافظات من مراكز الإصلاح والتأهيل الثلاث بلغت 268 نزير.

مصادر المعلومات:

تم استخدام مصدرين أساسيين للمعلومات وهما:

1- المصادر الأولية: وهي المصادر التي تم الحصول عليها اعتماداً على استبانته تم تصميمها لهذا الغرض، وقد تكونت من ثلاثة مجالات على النحو التالي:

المجال الأول: ويتمثل في الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.

المجال الثاني: ويشمل فقرات تتعلق بماهية الجريمة.

المجال الثالث: ويشمل فقرات تتعلق بأسباب الجريمة.

وقد تم تصميم أبعادها بحسب أسئلة الدراسة بالاعتماد على الدراسات السابقة.

2- المصادر الثانوية: من خلال مراجعة الكتب والدوريات والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والأبحاث والمقالات

والدراسات التي تناولت موضوع البحث، بالإضافة للإحصائيات والمعلومات التي تم الحصول عليها من إدارة المعلومات

الجنائية في الأمن العام، دائرة الإحصاءات العامة.

واتبع البحث الإجراءات التالية:

1. إعداد أداة البحث وعرضها على عددٍ من المحكمين، للتحقق من صدقها وثباتها.

2. تحديد مجتمع البحث وعينته.

3. توزيع الإستبانة، وتوضيح هدف البحث لمجتمع الدراسة.

4. جمع إجابات الإستبانة وإدخال البيانات في ذاكرة الحاسوب وإجراء الأساليب التحليلية اللازمة.

9. صدق الأداة وثباتها:

قام الباحث بالتحقق من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين والمتخصصين وتم الأخذ بأرائهم في تعديل أداة الدراسة.

تم اختبار الثبات (Reliability Test): والمتمثل في حساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach- Alpha) بهدف التحقق من الاتساق الداخلي للمجالات التي تتضمنها الإستبانة كأداة للقياس.

10. أدوات تحليل البيانات:

- التكرارات والنسب المئوية: وذلك لوصف مجتمع الدراسة وعينتها وتحديد خصائصها.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: وذلك بهدف تحديد استجابات أفراد عينة الدراسة لفقرات ومحاور الدراسة وتحديد أهميتها النسبية بالإعتماد على قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- تحليل التباين (ONE WAY ANOVA).

11. النتائج:

بعد عملية جمع البيانات تمت معالجتها إحصائياً باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وفيما يلي عرض للنتائج التي توصل إليها البحث.

نتائج السؤال الرئيسي الأول:

يتمثل السؤال الرئيسي الأول بما يلي: ماهي الخصائص الديموغرافية لدى مرتكبي الجرائم في محافظة اربد؟ تناولت الدراسة جملة من المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة من حيث "الجنس، الحالة الاجتماعية، عدد الاولاد، العمر، الدخل الشهري قبل الحبس، فترة الحكم القضائي السالبة للحرية، عدد السنوات التي تم قضائها بالحبس تنفيذاً للحكم الحالي" والمستقاة من المعلومات العامة التي تضمنتها الاستبانة، وإستناداً على ذلك تم وصف عينة الدراسة كالآتي:

الجدول رقم (2): وصف عينة الدراسة وفق المتغيرات الديموغرافية لأفراد الدراسة

المتغير	المستوى/الفئة	التكرار	النسبة %
مركز الإصلاح والتأهيل	اربد	154	57.5
	أم اللولو	56	20.9
	إصلاح النساء	58	21.6
	المجموع	268	100
الجنس	ذكر	209	78.0
	أنثى	59	22.0
	المجموع	268	100
الحالة الاجتماعية	متزوج	168	62.7
	أعزب	50	18.7
	مطلق	34	12.7
	أرمل	16	6.0
	المجموع	268	100
عدد الأولاد	لا يوجد	72	26.9
	ولد واحد	40	14.9
	ولدين	50	18.7
	ثلاث أولاد وأكثر	106	39.6
	المجموع	268	100
العمر	30 سنة فأقل	95	35.4
	31-40 سنة	64	23.9
	المجموع	268	100

32.5	87	41-50 سنة	
8.2	22	51 سنة فأكثر	
100	268	المجموع	
67.16	180	400 دينار فأقل	الدخل الشهري قبل الحبس
15.3	41	401-800 دينار	
8.58	23	801-1200 دينار	
8.96	24	1201 دينار فأكثر	
100	268	المجموع	
62.7	168	اسبوع - 3 سنوات	فترة الحكم القضائي السالبة للحرية
21.6	58	3 - 20 سنة	
13.4	36	أكثر من 20 سنة	
2.2	6	الإعدام	
100	268	المجموع	
83.2	223	5 سنوات فأقل	عدد السنوات التي تم قضائها بالحبس تنفيذًا للحكم الحالي
14.6	39	6-10 سنوات	
.7	2	11 - 15 سنة	
1.5	4	16 سنة فأكثر	
100	268	المجموع	
66.4	178	أربد	مكان السكن
2.2	6	الزرقاء	
10.4	28	جرش	
1.5	4	عمان	
.7	2	الرمثا	
3.7	10	الأزرق	
11.2	30	المفرق	
3.7	10	الكرك	
100	268	المجموع	
98.5	264	أربد	مكان ارتكاب الجريمة
1.5	4	الرمثا	
100	268	المجموع	
4.5	12	الارتباط بجماعات إرهابية	الجريمة
12.7	34	قتل عمد	
9.3	25	قتل شبه عمد	
4.5	12	قتل بالخطأ	
18.7	50	جريمة تتعلق بالضرب والإيذاء	
9.7	26	جريمة جنسية (اغتصاب، هتك... الخ)	

4.5	12	تهريب المخدرات
8.2	22	جريمة شرف
3.0	8	الشروع بالقتل
6.7	18	السرقه
15.3	41	الاحتيال
3.0	8	جريمة إساءة الائتمان
100	268	المجموع

يظهر الجدول رقم (2) أن أكثر نسبة للنزلاء كانت في مركز إصلاح وتأهيل اربد بنسبة بلغت 57.5% من أفراد عينة الدراسة، حيث كانت النسبة الأكبر للذكور حيث بلغت 78% بالمقارنة مع الإناث التي بلغت نسبتهم 22% من أفراد عينة الدراسة. كما يشير الجدول الى أن معظم أفراد عينة الدراسة من النزلاء كانت حالتهم الاجتماعية متزوجون بنسبة بلغت 62.7%، مما يشير الى أن أكثر من نصف عينة الدراسة كانوا متزوجين. وفيما يتعلق بعدد الأولاد فكانت النسبة الأكبر لمن يملكون 3 أولاد فأكثر من أفراد عينة الدراسة حيث بلغت النسبة 39.6%.

وكانت النسبة الأكبر لأفراد عينة الدراسة لمن هم بعمر 30 سنة فأقل بنسبة بلغت 35.4%، وكانت النسبة الأكبر للدخل الشهري قبل الحبس 400 دينار فأقل بنسبة كانت أكثر من النصف بلغت 67.2%.

ويشير الجدول أن أكثر نسبة لفترة للحكم القضائي السالبة للحرية لأفراد عينة الدراسة كان من اسبوع - 3 سنوات بنسبة بلغت 62.7%، كما كانت النسبة الأكبر لعدد السنوات التي تم قضائها بالحبس تنفيذًا للحكم الحالي 5 سنوات فأقل بنسبة 83.2% من أفراد عينة الدراسة.

ويشير الجدول كذلك الى أن مكان سكن معظم أفراد عينة الدراسة في اربد بنسبة بلغت 66.4%، كما أن أكبر نسبة من أفراد عينة الدراسة لمكان ارتكاب الجريمة في اربد بنسبة بلغت 98.5%، كانت أكثر جريمة ارتكبتها أفراد عينة الدراسة هي الجرائم المتعلقة بالضرب والإيذاء بنسبة بلغت 18.7%.

نتائج السؤال الرئيسي الثاني:

يتمثل السؤال الرئيسي الثاني بما يلي: ما هي أنواع الجريمة المرتكبة لدى مرتكبي الجرائم في محافظة اربد؟

الجدول رقم (3): أنواع الجريمة المرتكبة لدى مرتكبي الجرائم في محافظة اربد

النسبة %	العدد	الجريمة	مكان السكن
6.7	12	الارتباط بجماعات إرهابية	اربد
15.7	28	قتل عمد	
10.1	18	قتل شبه عمد	
3.4	6	قتل بالخطأ	
15.7	28	جريمة تتعلق بالضرب والإيذاء	
7.9	14	جريمة جنسية (اغتناب، هتك... الخ)	
5.6	10	تهريب المخدرات	
6.7	12	جريمة شرف	
2.2	4	الشروع بالقتل	

5.6	10	السرقه	
16.9	30	الاحتتيال	
3.4	6	جريمة إساءة الائتمان	
33.3	2	قتل عمد	الزرقاء
66.7	4	احتتيال	
7.1	2	قتل عمد	
21.4	6	قتل شبه عمد	
14.3	4	جريمة تتعلق بالضرب والإيذاء	
14.3	4	جريمة جنسية (اغتصاب، هتك... الخ)	
14.3	4	جريمة شرف	جرش
7.1	2	الشروع بالقتل	
7.1	2	السرقه	
7.1	2	الاحتتيال	
7.1	2	جريمة إساءة الائتمان	
50.0	2	جرائم تتعلق بالضرب والإيذاء	عمان
50.0	2	جريمة شرف	
100.0	2	جريمة تتعلق بالضرب والإيذاء	الرمثا
20.0	2	قتل عمد	
20.0	2	تهريب مخدرات	الازرق
40.0	4	جريمة شرف	
20.0	2	الاحتتيال	
20.0	6	قتل بالخطأ	
26.7	8	جريمة تتعلق بالضرب والإيذاء	المفرق
26.7	8	جريمة جنسية (اغتصاب، هتك... الخ)	
6.7	2	شروع بالقتل	
20.0	6	السرقه	
10.0	1	قتل شبه عمد	الكرك
60.0	6	جريمة تتعلق بالضرب والايذاء	
30.0	3	الاحتتيال	

يشير الجدول (3) الى أن أكثر نسبة جريمة لأفراد عينة الدراسة الذين يسكنون في اربد كانت الاحتتيال بنسبة بلغت 16.9% وأقل نسبة جريمة كانت الشروع بالقتل بنسبة بلغت 2.2% من أفراد عينة الدراسة. أما فيما يتعلق في جرائم أفراد عينة الدراسة الذين يسكنون في الزرقاء فكانت الاحتتيال بنسبة 66.7% تلاها القتل العمد بنسبة 33.3%.

أما في جرش فسجلت أعلى نسبة جرائم القتل شبه العمد بنسبة 21.4% وأقل نسبة كانت للسرقة والاحتيال والشروع بالقتل واساءة الائتمان والقتل العمد بنسبة بلغت لجميع هذه الجرائم 7.1%.

وفي عمان فكانت جرائم المتعلقة بالضرب والإيذاء وجرائم الشرف متساويات بنسبة 50% لكل واحدة منهما. أما في الرمثا فكانت الجريمة الوحيدة لأعضاء عينة الدراسة هي الجرائم المتعلقة بالضرب والإيذاء بنسبة 100%. وفي الأزرق فكانت أكثر نسبة جرائم لجرائم الشرف بنسبة 40% وجاء بعدها القتل العمد وتهريب المخدرات والاحتيال وكانت جميعها بنسبة 20%.

أما في المفرق فكانت أكبر نسبة جرائم الجرائم التي تتعلق بالضرب والإيذاء وجريمة جنسية (اغتصاب، هتك... الخ)، بنسبة بلغت 26.7% من أفراد عينة الدراسة وكانت أقل نسبة جرائم للشروع بالقتل بنسبة 6.7%.

أما في الكرك فكان جرائم المتعلقة بالضرب والإيذاء الأكثر نسبة لأفراد عينة الدراسة بنسبة بلغت 60%، وكانت أقل جرائم هي القتل شبه عمد بنسبة 10% من أفراد عينة الدراسة.

نتائج السؤال الرئيسي الثالث:

يتمثل السؤال الرئيسي الثالث بما يلي: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في حجم الجريمة تعزى للخصائص الديموغرافية لمرتكبي الجرائم في محافظة اربد؟

ولاختبار سؤال الدراسة تم إجراء اختبار التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) والجدول رقم (4) يشير الى النتائج:

الجدول (4): التباين الأحادي (One way ANOVA)

المتغير	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
الحالة الاجتماعية	بين المربعات	11	1.840	2.277	0.011
	داخل المربعات	256	0.808		
	المجموع	267			
عدد الأولاد	بين المربعات	11	2.646	1.773	0.059
	داخل المربعات	256	1.493		
	المجموع	267			
العمر	بين المربعات	11	3.415	0.505	0.899
	داخل المربعات	256	6.766		
	المجموع	267			
الدخل الشهري قبل الحبس	بين المربعات	11	1.857	2.030	0.026
	داخل المربعات	256	.915		
	المجموع	267			

يشير الجدول (4) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حجم الجريمة تعزى للمتغير (العمر)، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (0.505) قيمة اقل من قيمتها الجدولية (1.5173)، وعلى مستوى دلالة إحصائية بلغ (0.899) وهي أعلى من القيمة المحددة (0.05). كما يشير الجدول إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حجم الجريمة تعزى للمتغيرات (الحالة الاجتماعية، عدد الأولاد، الدخل الشهري قبل الحبس)، حيث بلغت قيمة F المحسوبة قيمة اعلى من قيمتها الجدولية (1.5173)، وعلى مستوى دلالة إحصائية أقل من القيمة المحددة (0.05).

ولبيان اتجاه تلك الفروق تم إجراء اختبار شيفيه للفروق البعدية والجدول رقم (5) يشير الى النتائج:

الجدول رقم (5): اختبار شيفيه

Subset for alpha = 0.05	الحالة الاجتماعية
5.0000	أرمل
5.7353	مطلق
6.5179	أعزب
7.3000	متزوج
Subset for alpha = 0.05	الدخل الشهري قبل الحبس
4.8261	1200-800
6.2917	1201 دينار فأكثر
6.5889	800-401
7.0000	400 دينار فأقل

من خلال النتائج لاختبار شيفيه الموضحة في الجدول (5) أعلاه يتضح أن الفروق في حجم الجريمة في الحالة الاجتماعية كانت لصالح المتزوج تلاها الأعزب ثم المطلق وأخيرا الأرمل.

كما يشير الاختبار في الجدول أعلاه يتضح أن الفروق في حجم الجريمة في الدخل الشهري قبل الحبس كانت لصالح 400 دينار فأقل حيث أشارت النتائج الى أن ذوي الدخل 400 دينار فأقل هو الأكثر ارتكابا للجرائم.

نتائج السؤال الرئيسي الرابع:

يتمثل السؤال الرئيسي الرابع بما يلي: ما هي أكثر الأسباب المؤدية الى ارتكاب الجريمة من وجهة نظر مرتكبي الجرائم في محافظة اربد؟

يبين الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول أكثر الأسباب المؤدية الى ارتكاب الجريمة من وجهة نظر مرتكبي الجرائم في محافظة اربد وقد تم ترتيبها تنازلياً حسب درجة الأهمية:

الجدول رقم (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأسباب المؤدية الى ارتكاب الجريمة من وجهة نظر مرتكبي

الجرائم في محافظة اربد

درجة التقدير	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أسباب مؤدية الى ارتكاب الجريمة
مرتفعة	1	1.011	3.967	الإحساس بالظلم
مرتفعة	2	0.838	3.963	عوامل شخصية
متوسطة	3	1.019	3.616	الفقر
متوسطة	4	1.342	3.026	البيئة المدرسية
متوسطة	5	1.448	3.022	البطالة
متوسطة	6	1.062	3.011	عوامل وأساليب النشأة الأسرية
متوسطة	7	1.305	2.847	البيئة المجتمعية

يتبين من خلال قراءة الجدول رقم (6) أن أكثر الأسباب المؤدية لارتكاب الجريمة هو الشعور بالظلم بمتوسط حسابي بلغ (3.966)، وبانحراف معياري (1.011)، تلاه عوامل شخصية (الطبيعة النفسية، طريقة التفكير... الخ) بمتوسط حسابي (3.963) وبانحراف معياري (0.838) وهي أسباب كانت على مستوى عالي من التقدير. وتشير النتائج الى أن الفقر كان السبب الثالث في الأهمية في ارتكاب الجريمة بمتوسط حسابي (3.616)، وبانحراف معياري (1.019) وعلى مستوى متوسط من التقدير.

وتشير النتائج الى أن الأسباب المتعلقة بالبيئة المدرسية، وبالبطالة، وبالعوامل وأساليب النشأة الأسرية كانت أسباب على مستوى متوسط من التقدير وبمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (3.011-3.026)، وأخيرا البيئة المجتمعية التي كانت اقل الأسباب المؤدية الى الجريمة من وجهة نظر مرتكبي الجرائم من وجهة مرتكبي الجرائم في محافظة اربد بمتوسط حسابي (2.847) وبانحراف معياري (1.305) وعلى مستوى متوسط من التقدير.

سؤال الدراسة الخامس:

هل هناك فروق في حجم الجريمة تعزى الى الكثافة السكانية لمنطقة ارتكاب الجريمة؟

ولاختبار سؤال الدراسة تم إجراء اختبار التباين (ONE SAMPLE T-TEST) والجدول رقم (7) يشير الى النتائج:

الجدول رقم (7): اختبار التباين (ONE SAMPLE T-TEST) لمدى وجود فروق في حجم الجريمة تعزى الى الكثافة

السكانية لمنطقة ارتكاب الجريمة

95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig.(2-tailed)	df	t	مكان ارتكاب الجريمة
Upper	Lower					
-1.5233	-1.8797	1.70149	0.000	267	18.800	مكان ارتكاب الجريمة

يشير الجدول رقم (7) الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة الاختبار (t) 18.8 على مستوى دلالة إحصائية (0.00) اقل من القيمة المحددة (0.05)، وهو ما يشير الى وجود فروق في حجم الجريمة تعزى الى الكثافة السكانية لمنطقة ارتكاب الجريمة. والجدول رقم (8) يشير الى اتجاه تلك الفروق:

الجدول رقم (8): حجم الجريمة

النسبة %	التكرار	اللواء	الكثافة السكانية
41.8	112	لواء قصبة اربد	عالية
19.4	52	لواء بني كنانة	
19.0	51	لواء الوسطية	
12.7	34	المزار الشمالي	
4.5	12	لواء بني عبيدة	متوسطة
0.7	2	لواء الرمثا	
0.7	2	لواء الطيبة	
0.7	2	لواء الكورة	منخفضة
0.4	1	لواء الأغوار الشمالية	

12. مناقشة النتائج والتوصيات:

أشارت النتائج إلى أنّ الجريمة تتركز في المناطق الأكثر كثافة سكانية، وهي نتيجة تتفق مع دراسة الدويكات وفيسل (2010) التي توصلت إلى أن أكثر أماكن الجريمة هي في المناطق الأقرب للقلب الحيوي للمدينة، كما أشارت دراسة (Brown & Brown, 2004) إلى أن ملكية المسكن وطول فترة الإقامة فيه تقلل من إعمال العنف، بينما تتزايد أعمال العنف بين الأشخاص القاطنين في الوحدات السكنية المؤجرة مما يشير إلى أن المناطق الأقل كثافة سكانية تحتوي أقل نسبة جرائم حيث تتركز الوحدات السكنية المؤجرة في المناطق الأكثر كثافة كما انها أكثر المناطق التي تتغير جغرافيتها السكانية.

من خلال الدراسة تبين ارتباط الحالة السيكولوجية الناجمة عن ظروف محددة على ارتكاب الجريمة، ويرى الباحث ان تأثير تلك العوامل تختلف بين الأفراد حيث يتأثر الأفراد الأكثر مرونة نفسية بتلك العوامل بشكل أكبر من الأفراد ذوي الصلابة النفسية ولعل ما يبرر ذلك أن الشعور بالظلم والعوامل الشخصية (الطبيعة النفسية، طريقة التفكير... الخ) كانت أكثر العوامل المؤدية لارتكاب الجريمة. وقد أشارت النتائج إلى أن ذوي الدخل 400 دينار فأقل دينار هم الأكثر ارتكاباً للجرائم.

ويعتقد الباحث أن عوامل ارتكاب الجريمة وأسبابها تتمثل في العوامل البيئية والتنشئة الأسرية والواقع الاجتماعي الضيق لمرتكب الجريمة، حيث بينت النتائج أن أكثر الأسباب المؤدية لارتكاب الجريمة هو الشعور بالظلم، تلاه العوامل الشخصية (الطبيعة النفسية، طريقة التفكير... الخ) أما الفقر فقد كان على مستوى متوسط من التقدير كسبب لارتكاب الجريمة.

وعلى ضوء النتائج توصي الدراسة بما يلي:

- أن يقوم الجهاز الأمني بالاهتمام بدراسة وتحليل الكثافة السكانية لتحديد الأماكن الواجب مراقبة الجريمة فيها والاحتياط لها.
- عمل نشرات توعية من شأنها أن تساهم في تحسين فرص العدالة المجتمعية.
- ضرورة العمل على إقرار تعليمات أمنية تقضي بتقديم كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بمسأجري الوحدات السكنية وتقديمها للمراكز الأمنية عند تأجير تلك الوحدات.

المصادر والمراجع

- أبو سويلم، معتز. (2014). *المسؤولية الجزائية عن الجرائم المحتملة*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط-الأردن.
- الحارثي، وفاء. (2010). *الخصائص المكانية لمواقع الجرائم الإرهابية في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية على مدينة الرياض باستخدام نظم المعلومات الجغرافية*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى.
- حليبي، رائد. (2003). *استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية في دراسة استعمالات الأراضي في مدينة نابلس*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية.
- الدراوشة، عبد الله. المواجهة، مراد. (2017). أثر المتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية. *مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث*، 3، (1)، ص 117-137.
- الدويكات، قاسم، وفيسل، خالد. (2010). تحليل نمط توزيع جرائم السرقة في مدينة حائل السعودية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، *مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب*. 7، (3)، 591-627.
- الزيادي، حسين عليوي ناصر. (2015). التباين المكاني للجريمة في مدينة الناصرية لعام 2011: دراسة في الجغرافيا الاجتماعية. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية: جامعة الكويت -مجلس النشر العلمي* 41 (158).

- شوية، سيف. (2007). المقاربة السوسيو جغرافية لظاهرة الجريمة. *مجلة العلوم الإنسانية*، العدد الثاني عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- طوقان، أرب. (2012). *التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها: دراسة في الجغرافيا الاجتماعية*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية.
- عربي، إيمان. (2009). *تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في تعداد السكان والإسكان والمنشآت 2006*، الدورة الخامسة و العشرون لفريق خبراء الأمم المتحدة المعنى في الأسماء الجغرافية. مايو 12-5 نيروبي.
- عزيز، محمد. (2007). *دراسات تطبيقية في نظم المعلومات الجغرافية*، الكويت: دار العلم.
- علي، عرفان. والقلعة، سعد الله. (2006). استخدام نظم المعلومات الجغرافية لدعم القرار في إدارة الكوارث، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية*، 22(1)، 37-63.
- كليوي، لطيف. والبركي، حمد. (2016)، التحليل المكاني لجرائم الأحداث في محافظة المثنى، "دراسة في جغرافية الجريمة". *مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية / جامعة بابل*، 2، ص 570 - 587.
- مجموعة الحرة الإعلامية. (2017). تم الاسترجاع من: <https://alhurraneews.jo/?p=55320>.
- المشهداني، محمد. (2002). *أصول علمي الإجرام والعقاب في الفقهين الوضعي والإسلامي*. عمان: دار الثقافة.
- الموسوي، هاشم عبود وآخرون (2017). اثر اعتماد نظم المعلومات الجغرافية في تحسين كفاءة الخرائط للمناطق الأثرية والسياحية في العراق، *مجلة جامعة جيهان - اربيل العلمية* 1(1)، 181-202.
- الهيثي، صبري. (2012). *دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكس*. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.

قائمة المراجع المرومنة:

- Alhurra Media Group. (2017). Retrieved from: <https://alhurraneews.jo/?p=55320>.
- Ali, Irfan. And Qala'a, Saad Allah. (2006). The use of Geographic Information Systems for Decision Support in Disaster Management, *Damascus University Journal of Engineering Sciences*, 22 (1), 37-63.
- Aziz, Mohammad. (2007). *Applied Studies in Geographic Information Systems*, Kuwait: Dar Al-Elm.
- Brown, B., Brown, D. (2004). Incivilities, place attachment and crime: Block and individual effects. *Journal of Environmental Psychology*, 24, 359-371.
- Darawsheh, Abdullah. mawajdeh, Murad. (2017). The impact of social variables on the commission of murder in Jordanian society from the viewpoint of Jordanian university students. *Al-Hussein Bin Talal University Research Journal*, 3, (1), pp. 117-137.
- Dutkowska, Natalia, Leitner, Michael (2017). Land Use Influencing the Spatial Distribution of Urban Crime: A Case Study of Szczecin, **Poland**, *International Journal of Geo-Information*, available on : www.mdpi.com/2220-9964/6/3/74/pdf.
- Dwikat, Qasim, and Faisal, Khaled. (2010). Analyzing the distribution pattern of robbery crimes in the Saudi city of Hail using geographic information systems, *Journal of the Association of Arab Universities for Literature*. 7 (3), 591-627.
- Halabi, Raed. (2003). The use of geographic information systems technology in the study of land use in the city of Nablus. Unpublished MA thesis, An-Najah National University.

- Harthi, Wafa'a. (2010). Spatial characteristics of terrorist crime locations in the Kingdom of Saudi Arabia: An applied study on the city of Riyadh using geographic information systems. Unpublished MA thesis, Umm Al-Qura University.
- Hithi, Sabri. (2012). Studies in geopolitics and geopolitics. Al-Warraq Foundation for Publishing and Distribution, Amman-Jordan.
- James J. (2004). Establishing the statistical relationship between pop size and UCR crime rate, its impact and implications. *Journal of criminal justice* ,32 pp 547 555.pergmon
- Keith., H. (2006). property crimes and violence in US an analysis of the influence of pop density . *International journal of criminal justice sciences*, 1(2).
- Kliwi, Lateef. Al-Baraki, Hamad. (2016), Spatial Analysis of Juvenile Crimes in Al-Muthanna Governorate, "A Study in the Geography of Crime." *Journal of the Faculty of Basic Education for Educational and Human Sciences / University of Babylon*, 2, pp. 570-587.
- Mashhadani, Mohammad. (2002). The origins of the sciences of criminality and punishment in positive and Islamic jurisprudence. Amman: Dar Al-Thaqafa.
- Mennecke, B., Crossland, M. (1996). *Geographic Information Systems: Applications and Research Opportunities for Information Systems Researchers*, Proceedings of the 29th Annual Hawaii International Conference on System Science.
- Mousawi, Hashem Abboud et al (2017). The Effect of Applying Geographic Information Systems on Improving the Efficiency of Maps of the Archaeological and Tourist Areas in Iraq, *Cihan University - Erbil Scientific Journal* 1 (1), 181-202.
- Mulok, D., Kogid, M., Lily, J., Asid, R. (2016). The Relationship between Crime and Economic Growth in Malaysia: Reexamine Using Bound Test Approach. *Malaysian Journal of Business and Economics*, 3(1): 15-26.
- Oraibi, Iman. (2009). Applications of Geographic Information Systems in the Census of Population, Housing and Establishments 2006, 25th session of the United Nations Group of Experts on Geographical Names. May 12-5 Nairobi.
- Rosenbaum, D., Lavrakas, P. (1996). Self-Reports About Place: The application of Survey and Interview Methods to the Study of Small Areas. *Crime and Place, Crime Prevention Studies*, 4, 285-314.
- Abu Sweilam, Moataz. (2014). Criminal liability for potential crimes. Unpublished MA Thesis, Middle East University - Jordan.
- Shwaiyah, Saif. (2007). Socio-geographical approach to the phenomenon of crime. *Journal of Human Sciences*, 12th Issue, University of Mohamed Khaider, Biskra, Algeria.
- Touqan, Irb. (2012). Spatial distribution of crime in Nablus and its camps: a study in social geography. Unpublished MA thesis, An-Najah National University.
- Ziyadi, Hussein Aliwi Nasser. (2015). Spatial variation of crime in the city of Nasiriyah in 2011: a study in social geography. *Journal of Gulf and Arabian Peninsula Studies: Kuwait University - Scientific Publishing Council* 41 (158).

المراجع باللغة الإنجليزية:

- Brown, B., Brown, D. (2004). Incivilities, place attachment and crime: Block and individual effects. *Journal of Environmental Psychology*, 24, 359-371.
- Dutkowska, Natalia, Leitner, Michael (2017). Land Use Influencing the Spatial Distribution of Urban Crime: A Case Study of Szczecin, **Poland**, **International Journal of Geo-Information**, available on : www.mdpi.com/2220-9964/6/3/74/pdf.
- James J. (2004). Establishing the statistical relationship between pop size and UCR crime rate, its impact and implications. *Journal of criminal justice* ,32 pp 547 555.pergmon
- Keith., H. (2006). property crimes and violence in US an analysis of the influence of pop density . *International journal of criminal justice sciences*, 1(2).
- Mennecke, B., Crossland, M. (1996). *Geographic Information Systems: Applications and Research Opportunities for Information Systems Researchers*, Proceedings of the 29th Annual Hawaii International Conference on System Science.
- Mulok, D., Kogid, M., Lily, J., Asid, R. (2016). The Relationship between Crime and Economic Growth in Malaysia: Reexamine Using Bound Test Approach. *Malaysian Journal of Business and Economics*, 3(1): 15-26.
- Rosenbaum, D., Lavrakas, P. (1996). Self-Reports About Place: The application of Survey and Interview Methods to the Study of Small Areas. *Crime and Place, Crime Prevention Studies*, 4, 285-314.